هيئة الأوراق المالية والسلع
SECURITIES & COMMODITIES AUTHORITY

United Arab Emirates

المشاهدات والتوقعات المتعلقة بأطر الامتثال و الضوابط لمواجهة غسل الأموال و مكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة (2023-2024)

مقدمة

الأولوية

تعتبر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل المنظمات غير المشروعة من أهم أولويات هيئة الأوراق المالية والسلع ودولة الإمارات العربية المتحدة.

المتطلبات

وضع سياسات وضوابط وإجراءات داخلية فعالة.
ضمان الامتثال للمعايير القانونية والتنظيمية.

التقييم السنوي للمخاطر

النهج: قائم على المخاطر (وفقًا لتوصيات مجموعة العمل المالي والتقييم الوطني للمخاطر

إجراءات

تنفيذ تفتيشات ميدانية وتحليلات مكتبية.
تسليط الضوء على القضايا المتكررة المتعلقة بعدم الامتثال في الأنظمة والضوابط

أهم التشريعات الصادرة بهذا الشأن

قرارات مجلس الوزراء:

1. القرار رقم 10 لسنة 2019: اللائحة التنفيذية لقانون مكافحة غسل الأموال.
2. القرار رقم 74 لسنة 2020: قوائم الإرهاب وتنفيذ قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.
3. القرار رقم 109 لسنة 2023: تنظيم إجراءات المستفيد الحقيقي.
4. القرار رقم 111 لسنة 2022: تنظيم الأصول الافتراضية ومزودي خدماتها.

الكتب والقواعد الإرشادية:

1. دليل التزام وإدارة المخاطر – هيئة دبي لتنظيم الأصول الافتراضية (.VARA)
2. دليل هيئة الأوراق المالية والسلع (الفصل الخامس): ضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
3. الإرشادات المشتركة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب: دليل مشترك.
4. الإرشادات الخاصة بالعقوبات المالية المستهدفة: مكتب التنفيذ.

الإجراءات المطلوبة من الشركات

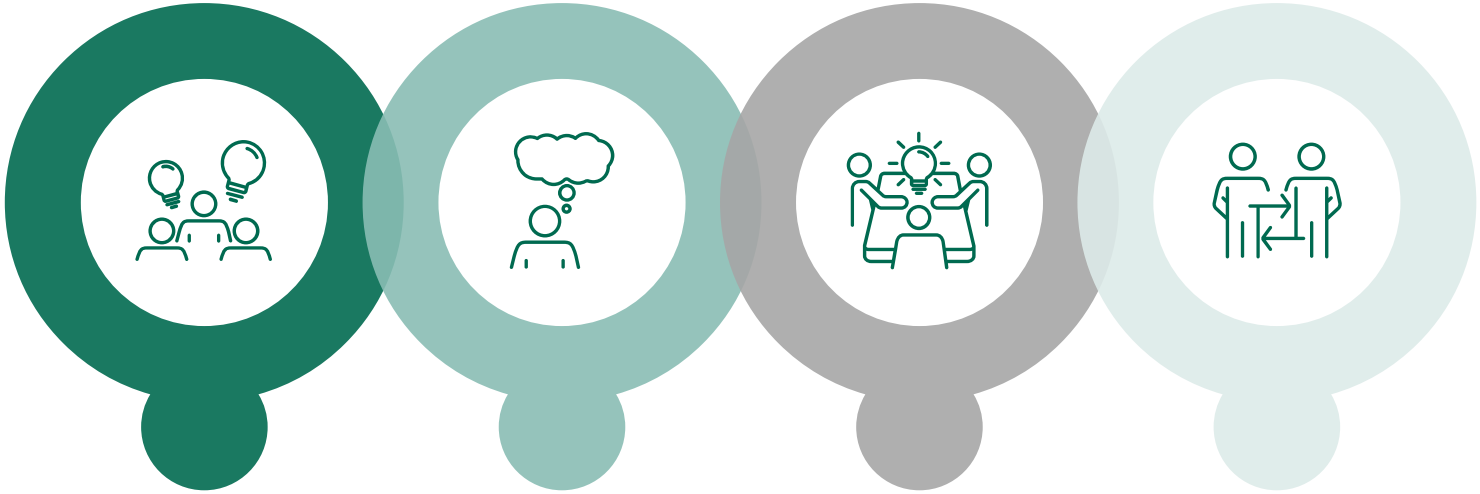

- مراجعة الأنظمة والضوابط الداخلية
- اتخاذ إجراءات فورية
- إشراك مسؤولي الامتثال
- إشراف الإدارة العليا

الإجراءات التي قد تتخذ من قبل الهيئة

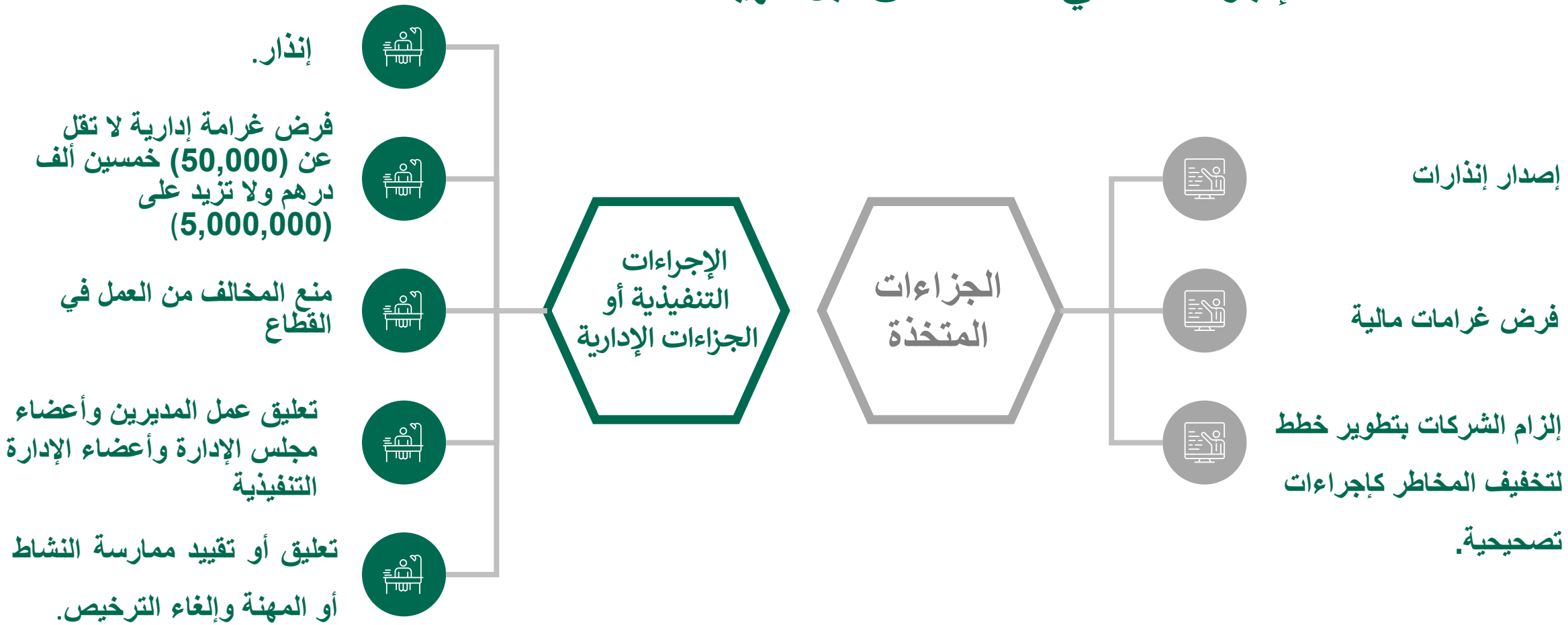

تقييم وإدارة المخاطر

- تقييم وتحديث منتظم لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الانتشار وضمان توافق التقييم مع العمليات التشغيلية، نوع العملاء، والنطاق الجغرافي
- تطوير استراتيجيات وخطط عمل بناءً على نتائج تقييم المخاطر.
- تخصيص الموارد الكافية لمعالجة المخاطر المحددة.

- **تقييم مخاطر غير فعّال**: تقييمات عامة وغير مخصصة، لا تتماشى مع أنشطة الشركة، أنظمتها التشغيلية، وملفات العملاء.
- **غياب الأطر المتكاملة**: عدم وجود نهج مرن وقابل للتكيف لإدارة المخاطر الناتجة عن تغييرات نماذج الأعمال.
- **إهمال نتائج المخاطر**: عدم استخدام نتائج تقييم المخاطر في تطوير الاستراتيجيات أو تخصيص الموارد.

الضوابط الداخلية والتدقيق

- ضمان وجود فصل واضح بين المهام داخل خطوط الدفاع لتجنب تضارب المصالح.
- تقييم فعالية الضوابط بشكل دوري.
- إجراء تدقيقات مستقلة ومنتظمة لتقييم فعالية الضوابط الداخلية.
- توظيف كوادر مؤهلة للقيام بمهام الامتثال والتدقيق.

- **ضعف الضوابط الداخلية:** عدم وجود فصل كافٍ بين المهام داخل خطوط الدفاع.
- **ضعف الضوابط الداخلية:** غياب عمليات التدقيق المستقلة.
- **نقص فرق تدقيق مؤهلة:** ضعف الخبرة والتخصص لدى فرق التدقيق الداخلي فيما يتعلق بالامتثال لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

الإشراف من قبل الإدارة العليا

- مشاركة نشطة من مجلس الإدارة والإدارة العليا في تطوير الاستراتيجيات والأنظمة.
- تطوير نظام إدارة معلومات الامتثال لتوفير بيانات دقيقة تدعم عملية اتخاذ القرار.
- ضمان أن تدعم الأنظمة الاستراتيجيات والتدابير المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

- **غياب المشاركة:** عدم انخراط الإدارة العليا ومسؤولي الحوكمة بشكل فعّال في التدابير المتعلقة بمكافحة غسل الأموال.
- **قضايا تخصيص الموارد:** موارد غير كافية مخصصة لوحدات الامتثال، مما يؤثر سلبًا على الكفاءة التشغيلية.
- **إهمال أنظمة معلومات الامتثال:** عدم وجود نظام فعّال لإدارة المعلومات التنظيمية المتعلقة بالامتثال. يؤدي ذلك إلى ضعف اتخاذ القرارات على مستوى الإدارة.

العناية الواجبة والمراقبة المستمرة

تحديث ملفات العملاء بشكل دوري لضمان دقة وكمال إجراءات العناية الواجبة

تحديد وتطبيق العناية الواجبة المعززة للعملاء ذوي المخاطر العالية.
وضع معايير واضحة لتطبيق العناية المبسطة بناءً على مستويات المخاطر.

تحسين الأنظمة للكشف عن الأنشطة المشبوهة وتغييرات ملفات المخاطر.
ضمان الإبلاغ الفوري عن الأنشطة المشتبه بها.

ملفات العملاء غير محدثة: عدم تحديث ملفات العملاء بانتظام حتى بالنسبة للحسابات النشطة.

قصور في العناية الواجبة المعززة : إجراءات غير كافية للتعامل مع العملاء ذوي المخاطر العالية..

ضعف أنظمة المراقبة: أنظمة غير فعالة في الكشف عن تغييرات في ملفات المخاطر الخاصة بالعملاء أو أنماط المعاملات غير المعتادة.

برنامج الامتثال للعقوبات المالية المستهدفة

تقديم برامج تدريب منتظمة لتعزيز فهم متطلبات الامتثال وإجراءات الإبلاغ عن الحالات المتعلقة بالعقوبات المالية المستهدفة.

ضمان تدريب الموظفين على تنفيذ هذه الإجراءات بشكل صحيح.

تدقيق إجراءات الامتثال للعقوبات المالية المستهدفة.
الاحتفاظ بسجلات دقيقة لعمليات الفحص، والمراجعة، والإبلاغ مع الالتزام بالجداول الزمنية.

برامج تدريب غير محدثة: التدريب لا يعكس التغيرات التشريعية الأخيرة أو السيناريوهات العملية.

فهم محدود لتعقيدات الامتثال للعقوبات المالية المستهدفة.

غياب إجراءات الإبلاغ: عدم وجود عمليات معتمدة للإبلاغ عن الحالات المتعلقة بالعقوبات المالية المستهدفة.
نقص وعي الموظفين بالإجراءات اللازمة، والجهات المختصة، وكيفية التحقق من الحالات.

هيئة الأوراق المالية والسلع
SECURITIES & COMMODITIES AUTHORITY

United Arab Emirates

الإبلاغ عن الأنشطة والمعاملات المشبوهة

- وضع إجراءات موحدة لجميع الموظفين حول كيفية التعامل مع الأنشطة المشبوهة والإبلاغ عنها.
- تقديم تدريب متخصص ومنتظم يركز على التعرف على السيناريوهات المعقدة والتعامل معها بفعالية.
- ضمان دقة التقارير وتقديمها في الوقت المناسب وسهولة الوصول إليها لأغراض التدقيق أو المراجعات التنظيمية

- **إجراءات إبلاغ غير متسقة**: يتبع الموظفون في الأقسام المختلفة عمليات متفاوتة للإبلاغ عن الأنشطة والمعاملات المشبوهة.
- **نقص التدريب**: تدريب غير كافٍ على التعرف على المعاملات المعقدة وكيفية التعامل معها.
- ضعف في التعامل مع سيناريوهات مثل المعاملات المجزأة أو تلك المتعلقة بالشركات الوهمية.

شكراً لكم